مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أنماط الأسرة خصائصها، واقعها أهم العوامل المحددة لحجم الأسرة في سورية خلال (1994، 2009)
اسم الكاتب: د. موسى الغرير، ريما سويد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4433
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 12:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (5) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (5) 2013

أنماط الأسرة خصائصها، واقعها أهم العوامل المحددة لحجم الأسرة في سورية خلال (1994، 2009)

الدكتور موسى الغرير*
ريما سويد**

(تاريخ الإيداع 21 / 4 / 2013. قُبِل للنشر في 27 / 8 / 2013)

□ ملخّص □

تحتل الأسرة مكانة أساسية في تنمية المجتمع وتطويره وتحسين رفاهيته، وإن تبيان خصائصها وأنماطها وأثرها في السلوك الإنجابي يعد من أهم الموضوعات التي تحتاج إلى دراسة ومناقشة لمعرفة دورها المؤثر على معدل النمو السكاني بالاستناد إلى بعض البيانات الإحصائية الضرورية التي تشكل القاعدة العلمية لرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تمكين الأسرة و تلبية متطلباتها.

وبناء على ذلك سيتم في هذا البحث دراسة دور الأسرة السورية واقعها وتطورها من خلال إلقاء الضوء على حجمها وأهم العوامل المؤثرة في ذلك، ودراسة التباين والاختلاف في حجمها على مستوى المحافظات، ومستوى الريف والحضر، إضافة إلى دراسة البنية التركيبية لأرباب الأسر وبيان أثر ذلك في عدد الأولاد، معتمدين في دراستنا على عرض لبعض المؤشرات والعلاقات الإحصائية التي تبين مدى العلاقة بين بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية وعدد الأولاد في الأسرة و كيفية التأثير في ذلك.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقات ارتباط ذات دلاله إحصائية بين المتغير التابع (عدد الأولاد) وعدد من المتغيرات المستقلة (المستوى التعليمي والمهني للزوج، وللزوجة، والعمر عند الزواج الأول للزوجة، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة) وقد اختلف أثر العلاقة باتجاهه وقوته (موجب وسالب)، وذلك حسب المتغير المستقل وعلاقته بالمتغير التابع، كما بينت الدراسة مدى قدرة المتغير المستقل على تفسير المتغير التابع، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وعرض للمصادر التي اعتمدت عليها.

الكلمات المفتاحية: الأسرة الممتدة، الأسرة النووية، أسرة تعدد الزوجات، الأسرة المستقبلية، معدل الإعالة.

* أستاذ دكتور– قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– سورية.
** طالبة دراسات عليا(دكتوراه)– قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (5) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (5) 2013

Patterns of family characteristics, reality The most important determinants of family size in Syria during (1994.2009)

Dr. Mousa Alghrir*
Reema Mustafa Sweed**

(Received 21 / 4 / 2013. Accepted 27 / 8 / 2013)

□ ABSTRACT □

The family occupies a key position in the development of society and the improvement of well-being, and to describe the family's characteristics, patterns and their impact on reproductive behavior is one of the most important topics that need to be examined and discussed to see its effect on population growth rate based on some statistical data necessary to form the scientific base for economic and social policy which aims to empower the family and their needs.

Accordingly, this research will examine the role of the evolution and reality of the Syrian family by highlighting the most important factors affecting its size, contrasting and studying the difference in size at the provincial level and at the level of rural and urban areas. It also studies the structure of households and the number of children in our study, relying on some indicators and statistical relations which show the relationship between social and economic factors and the number of children in the family and how to influence it. The study found a statistically significant link between the dependent variable (number of children) and a number of independent variables (Educational and professional level of the husband, wife, age at first marriage to wife, and using family planning methods) the direction and strength of the relationship was differed in its direction and strength (positive and negative), according to the independent variable and its relation to the dependent variable. The study also showed the extent to which the independent variable interpreted the dependent variable. The study was concluded by a set of findings and recommendations and a display of the sources that has adopted.

Keywords: extended family, The nuclear family, Family of polygamy, Future family, Dependency ratio.

***Professor Dr, Economics Department, Economics Faculty, Damascus University, Damascus, Syria.**
****Postgraduate Student Economics Department, Economics Faculty, Damascus University Damascus, Syria.**

مقدمة:

تسعى الدول جميعها إلى تحقيق الرفاهية لأفرادها من خلال وضع الخطط والمؤشرات التي تساعد على تحقيق الهدف النهائي في الوصول إلى مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والملاحظ من الظروف التي تعيشها الدول النامية مازال هناك تدهور لمستوى المعيشة لغالبية شعوبها، وبالرغم من ذلك فإن هدفاً أساسياً تسعى لتحقيقه يتمحور حول رفع المستوى المعيشي للمواطنين من خلال تأمين السلع والخدمات وتحقيق رغبات أفراد المجتمع لأن الحكم على أي عملية تنموية بإطلاق صفة النجاح أوالفشل عليها يتوقف على تحقيق رفاهية المجتمع.

إن المشكلة المشتركة بين الدول النامية في معظمها، هي مشكلة النمو السكاني الذي يساهم بشكل مباشر في انخفاض مستوى المعيشة من خلال الضغوط التي يولدها النمو السريع على الموارد المادية والطبيعية، لأن عدداً أكبر يعني استهلاكاً ونفقات أكثر وادخاراً أقل[1]، ولأن الأسرة هي الخلية الرئيسة التي يعيش بها الفرد منذ نعومة أظافره، والمصدر الأول للمعرفة، وتوضح خصائص المجتمع من خلال تطورها، نجد من الطبيعي زيادة الاهتمام بها، وتأمين متطلباتها وتقدير احتياجات المجتمع من السكن والسلع الأسرية، وبيان الأسباب التي تؤدي إلى زيادة حجمها والآثار المترتبة على ذلك سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية، وهذا يعني أن الأسرة ليست وحدة اجتماعية فحسب،وإنما تتكون من أعضاء مختلفين من حيث العمر والنوع، وبالتالي فإن البحث في واقعها وأنماطها يعتبر من القضايا الشائكة،لأنها تعتبر تجسيداً لواقع اجتماعي يترابط بمجموعة من العوامل الثقافية، والسياسية، والاقتصادية.

مشكلة البحث:

تأتي هذه الدراسة ضمن الدراسات السكانية في التخطيط التنموي، والتي تعتبر الأسرة فيها بمثابة رأس المال البشري الذي يشكل العامل الهام في العملية التنموية، وأول مؤسسة اجتماعية تتلقى الطفل لإعداده وتنشئته، واللبنة الأولى في المجتمع بعد الفرد، وهذا يلقي عليها عبئاً كبيراً، وبالتالي فهي أحد أهم العناصر في بناء المجتمع اقتصادياً وتنموياً، وتتأثر بالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى دراسات علمية متنوعة وحلول منطقية، ولأهمية الأسرة، كخلية أساسية للمجتمع، كان لابد من دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة وبالتالي عدد الأولاد ، وبيان أسباب ذلك، والآثار المترتبة عليه.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية الدراسة باعتبار أن الأسرة تشكل النواة الاجتماعية الأساسية التي تساهم في تأسيس الفرد، وترتبط موضوعياً بالواقع الاجتماعي المرتبط بالبنى السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة التي تتجلى بأشكال تعكس الواقع القائم، لذلك فإنها تمثل تشكيلاً اجتماعياً أساسياً لا يمكننا تخيله إلا بكونه جزءاً من كل، ويتحدد على أساس الترابط مع الكل فتكون الأسرة بذلك تجسيداً لواقع اجتماعي، سياسي، اقتصادي، ثقافي عام يتعايش مع أشكال التطور الاجتماعي ليكون تعبيراً عن حالات اجتماعية معيشة، وتعبيراً مستقبلياً للمجتمع، وبالتالي فالحديث عن الأسرة يعد مدخلاً لوضع

[1] نعيم، معتز.النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة، مجلة جامعة دمشق،المجلد الخامس عشر،العدد الأول، 1999.ص 142، 143.

تصور عن إمكانيتها في صقل الشخصية الفردية، وقدرتها على رفد المجتمع بأفراد يمكنهم المساهمة في بنائه. ويهدف البحث إلى:

- دراسة دور الأسرة و واقعها وتطورها.
- دراسة التباين في حجم الأسرة وتركيبها.
- التعرف على العوامل الأكثر تأثيراً في حجم الأسرة وعدد الأولاد.
- توضيح العلاقة بين مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالزوجات والأزواج وبين عدد الأولاد.
- وضع بعض التوصيات التي تساعد على تعزيز مكانة الأسرة في المجتمع.

منهجية البحث:

يتجه البحث إلى تقديم دراسة نظرية لتطور مفهوم الأسرة وواقعها بالاعتماد على ماهو متوفر من بيانات، كما سيعتمد البحث على مستويين من التحليل :

المستوى الكلي: ويقصد به استخراج المعدلات الإجمالية المطلوبة للبحث.

المستوى الجزئي: سيتم استخدام الأسلوب الإحصائي التحليلي في دراسة العلاقة بين(تعليم الزوج،والزوجة بعدد الأولاد)،(المستوى التعليمي وعمر الزوجة وعدد الأولاد المنجبين)،(مهنة الزوج والزوجة بعدد الأولاد)(استخدام وسائل تنظيم الأسرة وعلاقتها بعدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية) وغيرها، وذلك باستخدام معاملات الانحدار البسيط والمتعدد من خلال استخدام برنامج Spss في بناء نموذج الانحدار الذي يقوم بإيجاد علاقة خطية بين المتغير التابع(عدد الأطفال المولودين أحياء) والمتغيرات المستقلة للحصول على معادلة رياضية تصف العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وذلك باستخدام البيانات التي يوفرها المكتب المركزي للإحصاء من التعداد العام، والمسح الصحي الأسري لعام2009حسب توفر البيانات، والدراسات ذات العلاقة.

فرضيات البحث:

يستند البحث على مجموعة من الفرضيات من أهمها :

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج وعدد الأولاد
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوجة والعمر عند الزواج الأول وعدد الأولاد.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الزوج و الزوجة وعدد الأولاد.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل الأم و العمر عند الزواج الأول وعدد الأولاد.
- لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام وسائل تنظيم الأسرة وأي من العوامل الاجتماعية والاقتصادية.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوجة واستخدام وسائل تنظيم الأسرة وعدد الأولاد

النتائج والمناقشة:

1-دور الأسرة في بناء المجتمع :

تقوم الأسرة كنظام اجتماعي، ومنذ القدم بوظيفة تربوية وتنموية رغم التغيرات المختلفة التي مرت بها منذ نشأتها حتى وقتنا الحاضر، إلا أنها لم تمس الجوهر، ولازالت الأسرة مرآة تعكس المجتمع الذي تنشأ فيه، فالأسرة المعاصرة امتداد لتطور طبيعي للأسرة منذ بداياتها مروراً بالعصور كافة ، ففي مرحلة من مراحل تطورها كانت كبيرة الحجم ثم أخذ يضيق حجمها حتى وصلت إلى الحجم الذي نلمسه اليوم في بعض المجتمعات الغربية، حيث تعمد بعض الأسر إلى بعض المؤسسات الحكومية أو الأهلية للقيام بحضانة أولادها وإلى دور المسنين لرعاية الأبوين، وقد

تناسبت أدوار الأسرة مع تطورها، وقيام الدولة المعاصرة، فقد كانت تقوم بالوظائف جميعها الاجتماعية والاقتصادية تقريباً، وبالقدر الذي تقتضيه ظروف المجتمع.

أولاً-وظائف الأسرة: الأسرة هي النواة الأولى التي تمد المجتمع بالأبناء وهنا تكمن وظائفها الأساسية، التي اختلفت

باختلاف المراحل الزمنية، فالأسرة القديمة كانت مؤسسة اقتصادية، سياسية وتشريعية، تربوية، دينية، وغير ذلك من

الوظائف التي تراجعت بظهور الدولة الحديثة التي تقوم بالدور السياسي والقضائي والتشريع والتربوي، فلا نكاد نرى أثراً للأسرة إلا ما تفرضه علاقات الأفراد بعضهم ببعض، حيث تم إنشاء هيئة لكل وظيفة وإخضاعها للدولة أو للمجتمع، مثلاً تم إنشاء هيئات تشرع للمجتمع، وهيئات حكومية تشرف على السياسات العامة والتنفيذية، وهيئات

الفتوى والمجامع الدينية، وهيئات خاصة بالتربية بحيث أصبحت الأسرة أحد أهم عوامل التربية بعد أن كانت العامل المهم فيها[2]، أما الوظيفة الاقتصادية فقد أصبح الفرد ينتج للمجتمع ويستهلك من إنتاج غيره، وعليه يمكن تلخيص وظائف الأسرة قديماً بما يلي:

- تركز السلطات الدنيوية والدينية جميعها فيها.
- قيامها بواجب التربية للفرد من الناحية الصحية والجسمية، وتعليم الفتيات أمور البيت وأعمال الزراعة .

أما في المجتمعات الحديثة فمن الوظائف التي تتكفل بها الأسرة :

- إنجاب الأطفال والتنشئة الاجتماعية الصحيحة التي تساعد على دعم المجتمع باللبنات الصالحة لبنائه.
- حماية الأسرة لأبنائها من كل ما من شأنه محاولة هدمها.
- التربية والتعليم/المعلم الأول/،وإعداد الأولاد وتهيئتهم للمشاركة في حياة المجتمع والتعرف على قيمه وعاداته.

وبالتالي نجد مع اختلاف صورة الأسرة، والتغيرات التي مست نظامها بقي المجتمع معترفاً بها وبوظائفها وأهميتها في المجتمعات القديمة والمعاصرة [3].

ثانياً- واجبات الأسرة: إن الأسرة مسؤولة عن تنشئة أطفالها تنشئة سليمة وتتلخص واجباتها بما يلي .:

الناحية التربوية: يعد استقرار العلاقة في الأسرة، العنصر الأهم في مراحل الطفولة والشباب، وبمقدار استقرارها، بمقدار ما ينمو الطفل بشكل سوي، وبقدر التوافق بين الأسرة والمدرسة يتوقف النجاح في تحقيق الغاية التربوية.

---

[2] الجوير، إبراهيم .بن مبارك. الأسرة وأثرها في تحقيق الأمن الفردي والمجتمعي، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 2/21 حتى 2/24 من عام 1425هـ ، ص 3، 6.

[3] جغنيني، نعيم . المساعد في علم النفس الاجتماعي، قبرص، دار نصار للنشر، 1988 ، ص101 .

الناحية الاقتصادية: تتميز الأسرة الحضرية بأنها صغيرة نتيجة زيادة المطالب المادية والضغوط الحياتية اليومية التي يواجهها أفراد المجتمع، أما الأسرة الريفية فتتميز إلى حد ما بالكبر، وعلى أي حال مع ظهور الدولة الحديثة لم تعد الأسرة المكان الوحيد الذي يشبع الحاجات المادية للفرد، حتى المرأة أصبحت تعمل خارج البيت، مما أدى إلى نشوء روابط وعلاقات اقتصاديه، وعدم بقاء المرأة عبئاً على أسرتها، وظهر نوعٌ من المساواة في اتخاذ القرار وعلى وجه العموم هناك بعض الواجبات الاقتصادية للأسرة وتتلخص بـ:

– في المجال المهني والحرفي: كثيراً ما يحدث أن يرث الأبناء مهن آبائهم وحرفهم.

– في المجال المعيشي: غالباً ما يرث الأبناء أباءهم، فإن كانت الأسرة غنية كان أبناؤها أغنياء والعكس صحيح، و

حيث إن الاقتصاد يعتبر عصب الحياة فإن الظروف الاقتصادية التي تمر بها الأسرة ستترك كثيراً من الظلال التي تفرض عليها سلوكاً معيناً، وعليه كثيراً ما تتجه بعض الأسر إلى تنظيم صناديق تكافل عائلية.

ونظراً لأهمية الوظيفة الاقتصادية التي تؤديها الأسرة لأفرادها في المجتمع فإنه لا يحدد مركز الشخص كفرد معزول

وإنما كعضو في أسرة يمثل اسمها بطاقة تعريف يجب المحافظة عليها وحمايتها[4] .

الناحية التنموية: إن ما تقوم به الأسرة من توفير المناخ الطبيعي لتنشئة الإنسان هي أحد أهم الروافد التي ترفد المجتمع بأهم عنصر من عناصر التنمية، وما تلقيه من مسؤوليات على رب الأسرة المسؤول عن إعالتها تدفع بشريحة واسعة من البشر للسير في عجلة التنمية، لأن تكوين الأسرة لا يعني مسألة التربية الصالحة فحسب وإنما بتوفير حياة كريمة للجيل الذي يأتي من بعدها، وهنا لا بد من بيان دور المنافس للأسرة في وظائفها ودورها في

تماسك النسيج الاجتماعي الذي يتمثل بـ:

- وسائل الإعلام الحديثة والمعلومات التي تتضمنها رسائلها التي تتعارض،غالباً، مع القيم السائدة في المجتمع.
- العاملات المنزليات، قد توفر مزيداً من الوقت للأم، لكنها تحل محل الوالدين في التنشئة وهنا تكمن الخطورة.

2- خصائص الأسرة:

أولاً–أنماط الأسر: تعد الأسرة من بداية تشكلها امتداداً طبيعياً لأسرة سابقة تعكس صفات المجتمع الذي تنشأ فيه، ومع اختلاف أنماطها باختلاف الفترة الزمنية التي توجد فيها وتبعاً للهيئة التي تحل فيها، فهي نموذج مصغرٌ للأمة وخصائصها تنعكس فيها القيم الأساسية لحركة المجتمع، وهي الدعامة الأساسية إذا رغب في توجيه الأجيال.

أ.الأسرة الممتدة: هي الأسرة المعيشية التي قد يجمع بها الزوج أكثر من زوجة مع أولاده وأحفاده، وقد تضم عدداً من الأفراد الذين يرتبطون بروابط الأخوة والأبوة والعمومة وكثيراً ما تكون متواجدة في المناطق الريفية .

إن التطورات الجارية في أنماط الحياة تؤكد تراجع هذا النمط في العالم، ففي سورية–كمثال– تراجعت نسبتها إلى (14.8%) من مجموع الأسرعام 2004، وتختلف هذه النسبة بين المحافظات تبعا لطبيعة العادات والتقاليد والحياة الاجتماعية والاقتصادية، حيث تشكل أعلى نسبة في محافظة دير الزور(24%)، بينما أدناها في محافظة اللاذقية (9.8%)، وهناك عدد من العوامل تلعب دوراً في بقاء هذه الأسر في الأرياف وبعض المحافظات النائية منها:

- العامل الديني: أثرت الديانات السماوية منذ القدم في النمو السكاني من خلال تشجيعها على التكاثر، فقد عارض رجال الدين اليهودي تحديد الولادات، وأجازت التوراة تعدد الزوجات بشرط عدم جمع الأختين وأقرت بأن

[4] **الوحيشي، أحمد. بيرى. الأسرة والزواج : مقدمة في علم الاجتماع العائلي، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 1998 ، ص71 .**

الإنجاب هدف الزواج ويعتبر العقم لعنة كبرى لأن الأطفال تراث الله وسهام بيد الرجل القوي[5]، وناقش الكتاب المسيحيون المسائل السكانية من الناحية الأخلاقية وكانوا يحبذون النمو السكاني، وعدم التدخل بالتنظيم واستنكروا الإجهاض والوأد، والطلاق، واعتبروا العزوبية أفضل من الطلاق، لكنهم استدركوا بقولهم: إنها تناسب أشخاصاً معينين[6]، أما الإسلام فكان أكثر شمولية فقد حرم الوأد والإجهاض وحض على الزواج وإكثار النسل، واعتبر أن الأولاد زينة الحياة ومباهجها في قوله تعالى (المال والبنون زينة الحياة الدنيا)[7]، وقد عرف الإسلام تنظيم الأسرة، وشرحت بعض كتب السنة موضوع التنظيم إذ ورد في الحديث النبوي الشريف عن جابر رضي الله عنه قال: "كنا نعزل على عهد رسول الله فبلغ ذلك رسول الله ص فلم ينهنا"[8] رواه مسلم، وهناك بعض التفسيرات الدينية ما زالت تلعب دوراً في زيادة الأولاد دون الأخذ بعين الاعتبار ما يتطلبه الدين من تعليم وتربية صالحة ليكونوا بناة المجتمع.

- المواليد: إن المولود الذكر، وما يحمله بين ثناياه من مفاهيم مجتمعية، هو من العوامل التي تدفع الأبوين إلى نوع إنجاب المزيد من الأطفال في حال إنجاب الإناث أولاً، حيث لا يزال الأولاد الذكور مفضلين على الإناث.

ب. الأسرة النووية: تتكون من الزوج والزوجة والأولاد من الجنسين الذين يعيشون مع أبويهما حتى تحين لهم فرصة الزواج والانفصال وتكوين عائلات نووية خاصة بكل منهم، وهي الأكثر انتشاراً في المجتمعات الغربية.

بلغت نسبة الأسر النووية في سورية عام2004(85.2%) من مجموع الأسر، وتختلف النسبة بين المحافظات حيث بلغت أعلاها في محافظة اللاذقية(90.2%)، وأدناها في محافظة دير الزور(76%)، وهذا ما يؤكد دور العادات والتقاليد بالإضافة إلى مستويات التعليم والدخول وتوفر المساحات التي تساعد على إنشاء الأبنية الواسعة.

جـ.أسرة تعدد الزوجات: تتكون من أسرتين نوويتين أوأكثر تربطهم علاقات اجتماعية أساسها الأب المشترك المتزوج من عدة نساء كونوا أسراً نووية مترابطة[9].

د.الأسرة المستقبلية: يتم التنكر فيها للمبدأ البيولوجي ومن المحتمل أن تصبح النظام السائد في الغرب[10]، بسبب وجود علاقات دون زواج وتراجع نسبة الأسرة النواة القائمة على الزواج الرسمي.

ثانياً– حجم الأسرة وأهم العوامل المؤثرة عليه: من المؤكد أن حجم الأسرة وتكوينها له انعكاساته على أفرادها، فنمط الحياة في الأسر الصغيرة مختلفٌ عن مثيلتها الكبيرة، فكلما زاد عدد الأطفال دون15سنة وعدد الكبار65 سنة وما فوق أثر بشكل سلبي على استهلاك الأسرة الفقيرة، وأدى للمعاناة من سوء التغذية والأمراض وتضاؤل فرص البقاء على قيد الحياة للأطفال،وزيادة قيمة الخدمات العلاجية،إلى جانب ذلك، لايوجد تعريف عددي للأسرة الصغيرة،

---

[5] الغزالي، عبد الحميد. مذكرات في اقتصاديات السكان، مكتبة القاهرة، 1970،القاهرة ، ط1 ،ص88.

[6] المرجع السابق، ص 89.

[7] القران الكريم ، سورة الكهف ،الآية 46.

[8] السيد، سابق. فقه السنة،دار احياء التراث العربي،ج 2،ط 8، بيروت،1987، ص 176.

[9] دينكن، ميتشيل. معجم علم الاجتماع، ترجمة ومراجعة إحسان محمد الحسن، بيروت،ط،2 دار الطليعة، مارس1986 ،ص98، 99.

[10] مطبقاني، مازن. الغرب من الداخل الأسرة في بعض المجتمعات الغربية المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،السعودية، ص 16.

فهذا يختلف حسب الظروف الفردية(المكانية والزمانية والاقتصادية)، وإذا ماتم الخوض قليلاً في عدد الأطفال المرغوب وغير المرغوب في الأسرة يمكن الوصول إلى تعريف مقبول للأسرة "الصغيرة"يساعد ببناء العائلة السليمة نتيجة اختيار واع لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة، هذا يؤكد ضرورة توفر قناعات وآراء منفتحة للرجل والمرأة فحجم الأسرة ومسؤوليتها في التنمية بدايتها تكون في البيت وتنتقل إلى العالم، ولعل أهمية تنظيم الأسرة تتجلى من خلال:

-المسؤولية الديموغرافية: إن النمو السكاني المرتفع وعدم توفر الموارد اللازمة يشكلان فجوة تنموية في البلدان النامية، حيث يجعلها تدور حول مركزية تلبية الاحتياجات المتزايدة لمواجهة النمو السكاني السنوي.

-المسؤولية الاقتصادية- التنموية: تؤدي الزيادة الكبيرة بعدد السكان إلى مشاكل عديدة منها البطالة وتعطّل فرص زيادة الإنتاج الزراعي وتأثيرات بيئية سلبية،وقصور إمكانات التعليم والصحة والخدمات.

-المسؤولية الصحية: إن معظم الحكومات النامية تعمل على طرح برامج تنموية وطنية من أجل صحة الأم والطفل(ارتفاع وفيات الأمهات والأطفال) نسبياً حيث تصل معدلات وفيات الأمومة في بعض البلدان النامية حوالي (88) وفاة لكل100ألف حالة ولادة مولود حي[11]، بينما لا تتجاوز(7) في النرويج و(11) في الولايات المتحدة الأميركية خلال الفترة (2003-2008)[12]، ولو أمكن للمرأة أن تتجنب الحمل غير المرغوب به في عمر باكر، لتناقصت معدلات وفيات الأمومة في البلدان النامية.

-المسؤولية الذاتية: يعد تحكم المرأة بخصوبتها حقاً من حقوقها، وأساساً حقوقياً واجتماعياً وديموغرافياً لتنظيم الأسرة

الذي مازالت المرأة في غالبية الدول النامية عاجزة عن الحصول عليه كما جاء في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان عام 1968[13].

-المسؤولية الإنسانية والاجتماعية: يهدف تنظيم الأسرة إلى تحقيق الرفاهية للأسرة، وتأمين الدخل الكافي فالمشكلة

ليست اقتصادية بحتة، بل إنسانية واجتماعية، ولابد من توفر قناعة لدى الأسرة بصعوبة الإنجاب بفترات متقاربة، وحق الأم بالحياة، والاهتمام بالأطفال وتنمية ملكاتهم، فتقدّم المجتمعات تُقاس بنوعية عناصرها وليس بعددها.

أ-**الأسرة وتوزيعها حسب الأفراد والسكان:** أدى تزايد عدد سكان سورية إلى تزايد عدد الأسر كما في الجدول (1):

جدول رقم (1) عدد الأسر و السكان خلال الأعوام 1994- 2004- 2009

البيان	1994	2004	2009
عدد السكان	13782315	17993000	20125000
عدد الأسر	2196084	3141718	4025000
متوسط حجم الأسرة / القطر	6.3	5.5	5
متوسط حجم الأسرة / حضر	5.81	5.2	4.7
متوسط حجم الأسرة / ريف	6.82	6.3	5.4

المصدر :اعداد الباحثة من التعدادات لعامي 1994، 2004، و المسح الصحي الأسري 2009.

[11] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010 الجدول رقم (4)، ص 164.

[12] المرجع السابق الجدول رقم (4)، ص 160.

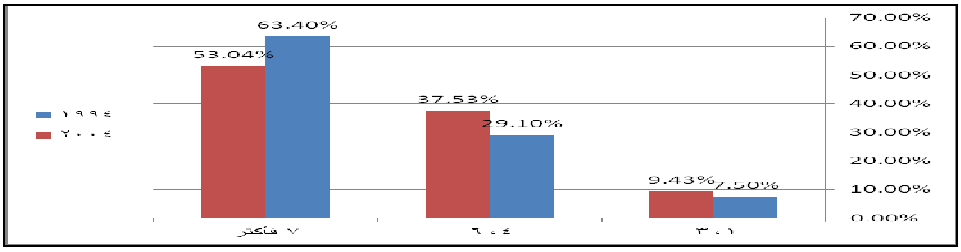
[13] www.arabhumanrights.org/treaties/bytopic.aspx

من الجدول أعلاه نلاحظ تزايد عدد الأسر الناجم عن معدلات الخصوبة الزواجية العالية على الرغم من انخفاضها من(7.4) مولود عام 1994إلى(5.6) مولود عام 2009[14]، حيث تعد الخصوبة من أهم عوامل النمو السكاني وأكثرها تأثيراً في حجم السكان وتركيبهم العمري والنوعي، وهي تعكس أنماط السلوك الإنجابي للأزواج وتتأثر بالعديد من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع، وقد بينت العديد من الدراسات أن هناك عدداً من العوامل والمتغيرات تؤثر بدرجات متفاوتة على السلوك الإنجابي لأفراد المجتمع تتلخص بالتقاليد والعادات الاجتماعية الموروثة حيال قضايا الزواج المبكر وتعليم المرأة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي وتدخل الأهل في إنجاب الأبناء، وتفضيل إنجاب الذكور وخاصة في الأسر الممتدة، ومن جهة أخرى فإن تزايد السكان بمعدلات مرتفعة ترتب عليه بقاء متوسط حجم الأسرة مرتفعاً على الرغم من انخفاضه وهذا ما يوضحه الجدول أعلاه، والذي يبين انخفاض متوسط حجم الأسرة من(6.3) فرد عام 1994إلى(5) فرد عام 2009، ومع ذلك مازال متوسط حجم الأسرة مرتفعاً بسبب معدلات الخصوبة وتزايد معدلات نمو الأسر بأكثر من تزايد معدلات النمو السكاني.

ب-بنية الأسرة السورية: إن السمة السائدة للأسرة في سورية أنها أسرة كبيرة نسبياً، وتغير بنية الأسرة من ممتدة إلى نووية يعود لعدة أسباب منها، التحضر والتغير في أشكال الملكية الزراعية، والتحول من المهن الزراعية إلى الإدارية والخدمية وانتشار التعليم، والرغبة في العيش في منزل مستقل.

حجم الأسرة السورية: تتميز الأسرة السورية بكبر حجمها حيث وصل إلى(5) أفراد في عام 2009، ويختلف الريف عن الحضر إذ يبلغ حجمها في الريف(5.4) فرد أما في الحضر(4.7)[15]، وتشير الإحصاءات إلى أن الأسر التي تضم سبعة أفراد فأكثر تستأثر بنسبة(42.7%) تليها التي عدد أفرادها (4-6) بـ(36.4%) بينما الصغيرة تنخفض إلى(20.9%)عام1994، وتطورت هذه النسب عام 2004 لصالح الأسر المتوسطة(4-6)أفراد لتصل إلى(42%) وتنخفض في الأسر المؤلفة من(7فأكثر) لتصل إلى(33.2%)[16]وينسجم هذا التوزيع في النسب لصالح الأسر الكبيرة مع عدد من العوامل الديموغرافية(ارتفاع معدل الخصوبة وانخفاض معدل الوفيات) وغير ذلك، وانخفضت النسبة لتصل الى(13.6%) للأسر الكبيرة لعام2009[17]، أما بالنسبة لتوزيع السكان حسب حجم الأسرة فقد تطور خلال الفترتين1994-2004، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل البياني رقم (1) توزع السكان حسب حجم الاسرة عامي 1994 – 2004



المصدر: بيانات تعدادي 1994، 2004.

[14] **المكتب المركزي للإحصاء، جامعة الدول العربية، المسح الصحي الأسري ، دمشق، 2009.**

[15] **المكتب المركزي للإحصاء، جامعة الدول العربية، ملخص المسح الصحي الأسري ، دمشق، 2009.**

[16] **حسبت من نتائج التعداد العام للسكان لعامي 2004/1994.**

[17] **المسح الصحي الأسري ، مرجع سابق ، الجدول (3- 1)، الخصائص الديموغرافية.**

نلاحظ من الشكل انخفاض نسبة توزع السكان حسب حجم الأسرة من الأسر الكبيرة لصالح الأسر المتوسطة والصغيرة خلال الأعوام المدروسة، ومع ذلك نجد أن الأسر الكبيرة مازالت تحظى بالنصيب الأكبر من السكان وهذه الظاهرة تستدعي المتابعة لما لها من آثار ونتائج سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية ستلحق بأفراد الأسرة خاصة الأطفال، وبالمجتمع، وقد بينت نتائج المسح الصحي الأسري أن حجم الأسر المؤلفة من (1-4)أفراد وصلت إلى(44.3%)، أما الأسر المؤلفة من(5-7) تصل إلى(42.1%) والتي تتألف من(+7) تشكل(13.6%) وهذا يدل على ارتفاع نسبة الأسر الصغيرة ومع ذلك مانزال نسبة الأسر المتوسطة والكبيرة مرتفعة، وإذا ما تمت المقارنة بين الريف والحضر نجد ارتفاع نسبة الأسر الكبيرة في الريف إلى(19.7%)مقابل(9.2%)في الحضر[18]، بسبب ارتباطه بقيم ثقافية، وأحياناً، بالأهل والأصدقاء، مما يجعل من الصعب على الزوجين، خاصة الزوجة، تقرير عدد الأولاد المرغوب إنجابهم.

- التباينات في حجم الأسرة و تركيبها:

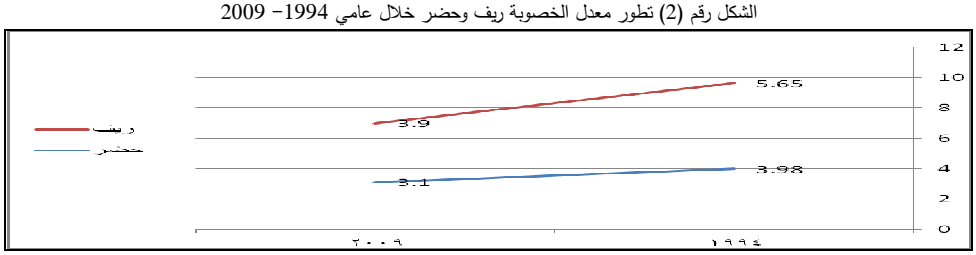
▪ التباينات بين الحضر والريف: تلعب العوامل الديموغرافية دوراً هاما في حجم الأسرة وتركيبها، وتختلف بين الحضر والريف، فارتفاع معدل الخصوبة، والزواج المبكر، وانخفاض معدل الوفيات والعادات والتقاليد التي تسود المجتمع لها الأثر الكبير في تحديد عدد الأسر ونوعيتها، وفي ضوء ذلك يمكن استنتاج التباينات في حجم الأسرة في الحضر والريف في سورية خلال عامي1994-2009.

جدول رقم (2) التباينات في حجم الأسرة في الحضر و الريف خلال عامي 1994- 2009

البيان	1994	2009
حضر	%53.78	%57.8
ريف	%46.22	%42.2

نلاحظ من الجدول زيادة نصيب الحضر من الأسر خلال الفترة المدروسة مقابل تراجع نصيب الريف، وهذا يعود إلى الزيادة الطبيعية في أسر الحضر، وإلى هجرة بعض الأسر الريفية إلى المدن، وتحول بعض المناطق الريفية إلى مناطق حضرية، كما انخفض حجم الأسرة الحضرية من(5.81)عام 1994إلى (4.7)عام2009 وبنسبة أكبر من الريف الذي انخفض من(6.82)إلى(5.4)لنفس الأعوام[19]وهذا يعود إلى ارتفاع مستوى تكاليف المعيشة وتأخر سن الزواج وارتفاع مستوى الوعي، كما نلاحظ أن متوسط حجم الأسرة في الريف يزيد بحوالي فرد على الأسر الحضرية، وهذا يشير إلى الاختلاف في تطور العوامل الديموغرافية بين الحضر والريف، فعلى مستوى معدل الخصوبة نلاحظ وجود تباين بين الوسطين كما يبينه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2) تطور معدل الخصوبة ريف وحضر خلال عامي 1994- 2009



[18] المسح الصحي الأسري ، مرجع سابق ، الجدول (3- 1)، الخصائص الديموغرافية.

[19] حسبت من نتائج التعداد العام للسكان لعامي 2004/1994، المسح الصحي الاسري2009.

نلاحظ من الشكل(2)وجود تباين في معدل الخصوبة في المستويين الحضر والريف خلال الفترة المذكورة، ومع ذلك يبقى حجم الأسرة في الريف أعلى من الحضر، كما أن جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي اتجهت إلى الريف أدت إلى تخفيض معدل الوفيات الخام والرضع والأطفال دون الخامسة، حيث انخفض معدل الوفيات الخام من(5.2)بالألف عام 1994 إلى(3.1) بالألف عام2004، وهذا يعود إلى تحسن مستوى الخدمات الصحية المقدمة

وازدياد عدد المراكز الصحية، ليرتفع معدل الوفيات إلى(4) بالألف عام2009، والذي يعود لاختلاف مصادر البيانات وطريقة سحب العينات، كما انخفض معدل وفيات الرضع من(34.6) بالألف عام1994إلى(17.9) بالألف عام 2009، وهذا المعدل دوماً أعلى عند الذكور،وانخفض معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات من (41.7)بالألف عام 1994 إلى(19.3) بالألف عام 2004، ليرتفع إلى(21.4) بالألف عام2009[20]للأسباب المذكورة سابقاً.أما على صعيد التوزيع النسبي للأسر حسب عدد الأفراد هناك اختلافات بين الحضر والريف حيث زاد نصيب الأسر الصغيرة والمتوسطة في الحضر من(22.9%)إلى(25.6%)والريف من(18.6%) إلى(20.6%)

خلال الفترة المدروسة(1994-2004) على عكس الأسر الكبيرة التي تجاوز نصيبها في الريف عن الحضر، وهذا يعود إلى عدد من العوامل الاجتماعية ذكرت سابقا، كما ارتفع نصيب الأسر الصغيرة(1-4)إلى(47.8%) في الحضر مقابل39.4%في الريف لعام2009،وانخفض نصيب الأسر الكبيرة لتصل إلى(9.2%)في الحضر مقابل (19.7%) في الريف لنفس العام[21].

- التباينات بين المحافظات: تظهر بيانات تعداد 2004 الخاصة بالأسر والسكان وتوزعاتهم حسب المحافظة أن متوسط حجم الأسرة بين المحافظات يتراوح بين(4.5) فرد في محافظة دمشق، و(7.6) فرد في محافظة دير الزور

وهي أعلى محافظة، لتنخفض عام 2009 إلى(4.3) فرد في دمشق، و(6.3)في ديرالزور[22]وتتميز المحافظات الشرقية والجنوبية بارتفاع متوسط حجم الأسرة، ويعود ذلك لارتفاع معدلات الخصوبة والزواج المبكر والعادات، فعلى سبيل المثال تتميز محافظة دمشق بمعدل منخفض للخصوبة الزواجية (2.6) مولود قياساً بغيرها حيث وصل

في دير الزور إلى(6.7) مولود[23]، كما يبين تعداد السكان 2004 أن الأسر الكبيرة تتمركز في المحافظات الشرقية والشمالية الشرقية وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (3) نسب الأسر حسب حجمها في المحافظات

البيان	الأسر الصغيرة		الأسر الكبيرة	
	أعلى نسبة / دمشق	أدنى نسبة / دير الزور	أعلى نسبة / دير الزور	أدنى نسبة / دمشق
2004	33.3	13.6	56.6	16.3

[20] **المسح الصحي الأسري ، مرجع سابق.**

[21] **المكتب المركزي للإحصاء. نتائج التعداد العام للسكان لعامي 2004/1994. المسح الصحي الأسري، 2009.**

[22] **المسح الصحي الأسري ، مرجع سابق.**

[23] **المسح الصحي الأسري ، مرجع سابق.**

كما يلاحظ أن نسبة تتراوح بين(50-70%) من إجمالي السكان في أغلب المحافظات هم أفراد أسر كبيرة حيث تبلغ في بعض المحافظات ثلاثة أرباع، يقابل ذلك أن هناك محافظات(الشرقية) مثلاً أقل من(5%) من السكان يعيشون في أسر صغيرة، وهذا يؤكد أن هناك كثافة سكانية مرتفعة في الأسرة السورية خاصة في المحافظات التي تتميز بمعدل خصوبة مرتفع وزواج مبكر وغير ذلك.

ت- أهم العوامل المؤثرة على حجم الأسرة:

- **المستوى التعليمي للزوجين:** يعتبر المستوى التعليمي من أهم خصائص الأسرة لعلاقته بالسلوك الإنجابي وعدد الأولاد واستخدام وسائل تنظيم الأسرة وصحة الأسرة" لاسيما الأم والطفل، ومدى متابعة الأولاد لتحصيلهم التعليمي، وتشير البيانات الى وجود تفاوت في المستوى التعليمي للزوج والزوجة وبالأخص حسب مكان الإقامة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4) المستوى التعليمي للزوج في الريف والحضر لعامي 1994، 2004

البيان	حضر		ريف	
	أمي	ثانوي فأكثر	أمي	ثانوي فأكثر
1994	%20	%22	%34.4	%11.2
2004	%15.1	%23.3	%26.7	%13.8

نلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض نسبة الأميين الأزواج في الحضر والريف خلال عامي 1994و2004 مقابل ارتفاع نسبة الأزواج ثانوي فأكثر، أما بالنسبة للمحافظات فنلاحظ وجود تفاوت كبير في النسبة حيث وصلت أعلاها في حلب27.6% وأدناها في القنيطرة والسويداء(0.3%-1.2%)على التوالي عام2004، وفي حال اختبار الأثر التعليمي للأزواج على عدد الأولاد و بالتالي حجم الأسرة نلاحظ وجود ارتباط معنوي ضعيف ويتفاوت الارتباط حسب المستوى التعليمي للزوج فنجد أن الزوج الأمي له تأثير إيجابي على عدد الأولاد، أما الزوج الحاصل على الشهادة الثانوية وأكثر فنلاحظ وجود علاقة ارتباط عكسية، وهذا ما يوضحه الجدول الأتي :

الجدول رقم (5) أثر مستوى تعليم الزوج على عدد الأولاد

Model	B	Std. Error	Beta	T	Sig.
(Constant)	4.299	.048		90.477	.000
ابتدائي ، اعدادي	-.792	.053	-.160	-14.973	.000
ثانوي	-.996	.074	-.125	-13.503	.000
تعليم ما فوق الثانوي	-1.021	.067	-.150	-15.263	.000

المصدر: حسب من نتائج المسح الصحي الأسري 2009.

تشير :B إلى(الحد الثابت) معامل الانحدار الجزئي غير المعياري، Std. Error يدل على الخطأ المعياري.
Beta معامل لانحدار الجزئي المعياري .T قيمة الاختبار، Sig مستوى الدلالة(المعنوية).

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

1- جميع التقديرات عالية المعنوية (sig < 0.05) .

2ً- بالنسبة للحالة التعليمية نلاحظ أن لها أثراً سلبياً أي إن علاقة الارتباط عكسية، ودلالة إحصائية معنوية، أي إنه كلما زاد المستوى التعليمي للزوج يؤدي إلى تخفيض عدد الأولاد المولودين أحياء بشكل أفضل بافتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، والسبب في ذلك يعود إلى زيادة الوعي الاجتماعي الذي يكسبه القدرة على التحرر نوعاً ما من العادات والتقاليد التي تتحكم بحجم الأسرة والتباهي بعدد الأولاد وخاصة الذكور، ورغبة الزوج المتعلم في تحقيق حياة كريمة ومستوى معيشة أفضل، وتفضيله الارتباط بفتاة متعلمة مما يؤثر في تقليل عدد الاولاد المنجبين بسبب انخفاض فترة الانجاب وتقبل استخدام وسائل تنظيم الاسرة من الطرفين، ومع ذلك فإن أثر تعليم الزوج على عدد الاولاد هو أقل من أثر تعليم المرأة على ذلك، أما بالنسبة لنتائج اختبار الانحدار باستخدام حزمة البرمجة spss فقد تم التوصل لما يلي:

جدول رقم (6) نتائج اختبار الانحدار المتعدد

المتغير	R	R^2	F	Sig
المتغيرات المستقلة	.130	.017	101.195	0

R: هو معامل الارتباط البسيط والذي يقيس قوة العلاقة بين متغيرين أو أكثر،R^2 : معامل التحديد ويستخدم لمعرفة القوة التفسيرية للنموذج المقدر في حالة الانحدار الخطي البسيط، -R2: معامل التحديد المصحح ويستخدم لتفسير

القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد،F: إحصائية للحكم على معنوية النموذج المقدر ككل عند مستوى

معنوية معين.

نستدل من النتائج المبينة في الجدول أعلاه ما يلي:

- إن ما نسبته 017. من التأثير في انخفاض عدد الأولاد كان نتيجة ارتفاع المستوى التعليمي للزوج.
- هناك أهمية إحصائية للنموذج المدروس وما يؤكد ذلك قيمة F والبالغة (101.195) .
- إن لهذا المعامل قيمة معنوية يستدل عليها من قيمة الاختبار(t) لكل مستوى من المستويات التي وصل إليها الزوج، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة على أساس وجود علاقة بين المستوى التعليمي للزوج وعدد الأولاد.

أما بالنسبة للمستوى التعليمي للزوجة فتشير البيانات إلى وجود انخفاض في نسبة الأمية عند الزوجات في كل من الحضر والريف مقابل ارتفاع لنسبة ثانوي فأكثر في كلا المستويين كما في الجدول التالي:

جدول رقم (7) المستوى التعليمي للزوجة في الريف والحضر لعامي 1994، 2004

البيان	حضر		ريف	
	أمي	ثانوي فأكثر	أمي	ثانوي فأكثر
1994	%33.8	%14.4	%66	%4
2004	%20.1	%17.9	%43.7	%7

يعود سبب انخفاض نسبة الأمية لاتباع دورات محو الأمية، وانتشار الوعي لأهمية تعليم الإناث، أما ارتفاع نسبة التعليم الثانوي فيدل على رغبة الفتيات في متابعة تحصيلهم التعليمي وازدياد الوعي لأهمية تعليم الفتيات، وبدء انحسار الموروث الاجتماعي، أما على مستوى المحافظات فنلاحظ وجود تفاوت كبير في نسبة الزوجات الأميات حيث

وصلت أعلاها في حلب27.5% وأدناها في القنيطرة والسويداء (0.4%،1.3%)على التوالي عام2004[24] ويعد المستوى التعليمي للمرأة من أهم العوامل المؤثرة في عدد الأولاد وحجم الأسرة، فتعليم الإناث هو وسيلة هامة للاستفادة من العائد الديمغرافي، فالمرأة المتعلّمة تنجب عدداً أقل من الأطفال وأطفالها يحظون بالرعاية الصحية والتحصيل العلمي، اذ إن معدل الخصوبة الكلية يتناقص بشكل طردي كلما ارتفع المستوى التعليمي، حيث نجد أعلى معدل للخصوبة عند النساء الأميات يصل إلى(4.9)، ثم يبدأ بالتناقص باستمرار عند النساء الحاصلات على الشهادات الجامعية(2)، اضافة لأهميته في زيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي وزيادة متوسط العمر عند الزواج الأول مما يؤثر على الإنجاب، وفي حال اختبار الأثر التعليمي للزوجة على عدد الأولاد نلاحظ وجود ارتباط معنوي، ويتفاوت حسب المستوى التعليمي للزوجة، فنجد أن الزوجة الأمية لها تأثير ايجابي على عدد الأولاد، أما الحاصلة على الشهادة الثانوية فأكثر نلاحظ وجود علاقة ارتباط عكسية، وهذا ما يوضحه الجدول الأتي :

الجدول رقم (8) أثر تعليم الزوجة على عدد الأولاد

Model	B	Std. Error	Beta	T	Sig.
(Constant)	4.935	.037		132.813	.000
ابتدائي و اعدادي	−1.521	.044	−.311	−34.941	.000
ثانوي	−2.358	.067	−.290	−35.443	.000
مافوق الثانوي	−2.378	.064	−.306	−37.028	.000

المصدر: حسبت من بيانات المسح الصحي الأسري 2009.

نستدل من الجدول أعلاه أن هناك علاقة ارتباط عكسية بين المستوى التعليمي للزوجة وعدد الأولاد، ونلاحظ أنه عند زيادة المستوى التعليمي للزوجة ينخفض عدد الاولاد(طفل)من مستوى لأخر، حيث أن المستوى التعليمي للزوجة يغير كثيراً من المفاهيم والعادات المتعلقة بكثرة الإنجاب ويجعلها أكثر معرفة بوسائل تنظيم الأسرة ومباعدة فترة الحمول، كما أن زيادة سنوات تعليمها يؤدي إلى تخفيض عدد الأولاد في الأسرة بسبب انخفاض سنوات الإنجاب، كما أن لهذا المعامل قيمة معنوية يستدل عليها من قيمة الاختبار (t).

أما بالنسبة لنتائج اختبار الارتباط باستخدام حزمة البرمجة spss فقد تم التوصل لما يلي:

جدول رقم (9) نتائج اختبار الانحدار المتعدد

المتغير	R	R2	قيمة F	Sig.
المتغيرات المستقلة	.326[a]	.107	698.189	0

نستدل من الجدول أن:

-ما نسبته (107.) من الانخفاض في عدد الاولاد كان بسبب المستوى التعليمي للزوجة .

-هناك أهمية ودلالة احصائية للنموذج وما يؤكد ذلك قيمة(F) والتي تساوي(698.189) ومستوى الدلالة (Sig) يساوي(000.)لذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة بوجود علاقة بين المستوى التعليمي للزوجة وعدد الأولاد.

[24] حسبت من انتائج لتعداد العام للسكان لعامي 1994-2004/ المكتب المركزي للإحصاء

-عمر الزوجة عند الزواج الأول: من الواضح أن ارتفاع عمر الأم عند الزواج الأول يؤثر في انخفاض معدل الخصوبة وخاصة من خلال تفاعله مع متغيرات أخرى مثل التعليم، وتنظيم الأسرة، مما يؤدي إلى تخفيض عدد الأولاد المنجبين، ولإيضاح تلك العلاقة من خلال اختبار أثر عمر المرأة عند الزواج الأول وازدياد سنوات التعليم عندها على عدد الأولاد, نلاحظ وجود ارتباط وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (10) أثر تعليم الزوجة و عمرها عند الزواج الأول على عدد الأولاد

Model	B	Std. Error	Beta	T	Sig.
(Constant)	7.572	.083	-	90.905	.000
(Imputed) العمر عند الزواج الأول	-.135	.004	-.252	-34.027	.000
تقرأ و تكتب	-1.456	.141	-.073	-10.346	.000
ابتدائي	-1.480	.045	-.302	-32.871	.000
اعدادي	-1.961	.056	-.296	-35.071	.000
ثانوي	-2.120	.066	-.260	-32.359	.000
معاهد	-1.747	.076	-.183	-23.097	.000
ثانوي فما فوق	-1.871	.094	-.151	-19.915	.000

المصدر: حسبت من بيانات المسح الصحي الأسري عام 2009.

نستنتج من الجدول أعلاه ما يلي:

1- جميع التقديرات عالية المعنوية (sig < 0.05) .

2- بالنسبة للحالة التعليمية نلاحظ أن لها أثراً سلبياً ودلالة إحصائية معنوية، وهذا ما تم بيانه في الفقرة السابقة،

وعلى أي حال فإن الأثر السابق يعود إلى ارتفاع سن الزواج بسبب التزامها بالتعليم الذي يكسبها الوعي بالأمور الصحية المتعلقة بالإنجاب وقدرتها على المشاركة بقرارات الأسرة وبالتالي انخفاض فترة الإنجاب التي تكون بها المرأة قادرة على الحمل والإنجاب، وزيادة الوعي الاجتماعي ورغبة الزوجة المتعلمة في الحصول على فرصة عمل، على عكس زواج الفتيات في عمر مبكر مما يزيد من فترة الإنجاب وبالتالي زيادة عدد الأطفال، حيث غالباً ما تحرم المرأة في هذه الحالة من التعليم والعمل والوعي الصحي، وبالتالي تكون غير قادرة على المشاركة في اتخاذ القرار الأسري، والعكس صحيح، حيث يبين الجدول السابق العلاقة بين العمر عند الزواج الأول وعدد الأولاد، فنلاحظ أن زيادة سنة واحدة في سن الزواج الأول للأم يؤدي إلى تخفيض عدد الأطفال المولودين أحياء بمقدار (135.-)، أما بالنسبة لنتائج اختبار الانحدار المتعدد فإن الجدول رقم (11) يبين ذلك:

الجدول رقم (11)نتائج اختبار الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة في عدد الأولاد

المتغير	R	R^2	R^{2-}	قيمة F	Sig.
المتغيرات المستقلة	.416	.173	.173	525.182	.000

نلاحظ من الجدول أن :

-المتغيرات المستقلة (المستوى التعليمي للمرأة، العمر عند الزواج الأول) قد فسرت ما نسبته(.173) من تأثيرها على عدد الأولاد، أي أن هناك عوامل أخرى لها أثر عدد الأولاد لم تؤخذ بعين الاعتبار.

-هناك أهمية احصائية للنموذج المعتمد، وما يؤكد ذلك قيمة اختبار(F) التي تبلغ (525.182) ومستوى الدلالة (Sig) يساوي (000.). لذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة على أساس وجود علاقة بين المستوى التعليمي للزوجة والعمر عند الزواج الأول في عدد الأولاد.

-**مهنة الزوج والزوجة:** إن لمهنة الزوج والزوجة أثراً على عدد الأولاد حيث نلاحظ وجود ارتباط معنوي لكنه أقل من غيره، ويوضح الجدول التالي أثر مهنة الزوجة على عدد الأولاد:

الجدول رقم (12) أثر مهنة الزوجة على عدد الأولاد

Model	B	Std. Error	Beta	T	Sig.
(Constant)	3.654	.019		188.622	.000
المشرعون وكبار الموظفين والمديرون	-.818	.388	-.016	-2.111	.035
الاختصاصيون	-.977	.072	-.101	-13.524	.000
الفنيون ومساعدو الاختصاصيين	-1.132	.180	-.047	-6.293	.000
الكتبة	-1.171	.146	-.060	-7.992	.000
العاملون في مهن الخدمات والبيع في الاسواق والمحلات	-.276	.206	-.010	-1.338	.181
الحرفيون والمهن المرتبطة بهم	-.192	.213	-.007	-.902	.367
مشغلو المصانع والالات وعمال التجميع	-1.392	.389	-.027	-3.579	.000
العاملون في المهن الاولية	.918	.135	.051	6.796	.000

من الجدول أعلاه نجد أن :

-التقديرات جميعها عالية المعنوية(sig<0.05)، عدا كونها من المدراء، أوتعمل في مجال الخدمات أوالحرفيين.

-وجود علاقة ارتباط طردية للزوجات العاملات في مجال القطاع الزراعي وتربية الحيوانات مع عدد الأولاد ويعود

ذلك إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية الموروثة وانخفاض المستوى التعليمي.

-بالنسبة للحالة المهنية للمرأة نلاحظ أنه هناك علاقة ارتباط عكسية للزوجات العاملات في مختلف المهن عدا العاملين في المهن الأولية، إلا أن تلك العلاقة تختلف حسب نوع وطبيعة المهنة وما تطلبه من مستوى تعليمي

يساعد في رفع سن الزواج، وأيضاً ضرورة بقائها خارج المنزل وبعيدة عن أطفالها لمدة من الزمن.

-إن طبيعة المهنة سوف تعمل على خفض عدد الأولاد وهذا ما يدل عليه (B) .

-إن لهذا المعامل قيمة معنوية يستدل عليها من قيمة الاختبار (t).

أما بالنسبة لنتائج اختبار الارتباط باستخدام حزمة البرمجة spss فقد تم التوصل لما يلي:

الجدول رقم (13) نتائج اختبار الانحدار المتعدد

المتغير	R	R^2	R^{2-}	F	Sig.
المتغيرات المستقلة	.139	.019	.019	43.252	.000

نستدل من الجدول أن:

-ما نسبته (019) من الانخفاض في عدد الاولاد كان بسبب المستوى المهني للمرأة .

- هناك أهمية ودلالة إحصائية للنموذج ويؤكد ذلك قيمة(F) البالغة(43.252) ومستوى الدلالة (Sig) يساوي(.00)

لذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة على أساس وجود علاقة بين مهنة الزوجة وعدد الأولاد.

نستنتج مما سبق انخفاض عدد الأولاد مع تطور مستوى مهنة المرأة الذي يتطلب مستوى عال من التعليم، وبالتالي

تأخر سن الزواج، بالإضافة إلى زيادة تقيد المرأة بعملها مع تطور المهنة كالمهن الكتابية والفنية والتعليمية مما يعني تخصيص جزء كبير من وقتها للعمل عكس المهن البسيطة التي لا تتطلب مستوى تعليمياً عالياً، وبالتالي نجد أن معظم العاملات فيها غير متعلمات ويتزوجن في سن مبكرة وغالباً ما يكون ارتباطهن بالعمل غير وثيق، بالإضافة إلى أنهن يعملن لمساعدة الزوج الذي يكون تقريباً بنفس المستوى التعليمي والمهني بعد إنجاب العدد المرغوب من الأولاد للمساعدة في نفقات الأسرة.

أما بالنسبة لأثر مهنة الزوج على عدد الأولاد، فنلاحظ أن هناك اختلافاً في التأثير على عدد الأولاد حسب مهنة

الزوج، فهناك فوراق بين المهن الإدارية والتعليمية أو المهن الفنية العلمية على اختلاف مسمياتها وتقسيماتها وبين مهن الزراعة والسبب في ذلك أن المهن التعليمية تتطلب التزاماً كبيراً في العمل، ولا مجال فيها لأية مساعدة بخلاف الأعمال الزراعية التي يرتفع فيها متوسط عدد الأطفال المنجبين بسبب تدني المستوى التعليمي لديهم، مما يعني عدم وجود خطط آنية ومستقبلية بشأن الأطفال المنجبين مقابل انخفاض في متوسط عدد الأطفال المنجبين لدى العاملين في بقية المهن، ويعود ذلك إلى ارتفاع المستوى التعليمي للأزواج وكذلك تأخر سن الزواج عندهم لإتمام الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (14) أثر مهنة الزوج على عدد الأولاد

Model	B	Std. Error	Beta	T	Sig.
(Constant)	4.296	.060		71.105	.000
المشرعون وكبار الموظفين والمديرون	-.731	.134	-.045	-5.455	.000
الاختصاصيون	-.940	.085	-.113	-11.096	.000
الفنيون ومساعدو الاختصاصيين	-1.042	.112	-.082	-9.338	.000
الكتبة	-.755	.092	-.079	-8.246	.000
العاملون في مهن الخدمات والبيع في الاسواق والمحلات	-.989	.079	-.136	-12.502	.000
الحرفيون والمهن المرتبطة بهم	-.870	.069	-.164	-12.609	.000
مشغلو المصانع والآلات وعمال التجميع	-.664	.077	-.096	-8.619	.000
العاملون في المهن الاولية	-.465	.080	-.063	-5.840	.000

من الجدول أعلاه نجد أن :

-التقديرات جميعها عالية المعنوية(sig< 0.05).

-وجود علاقة ارتباط طردية للأزواج العاملين في مجال القطاع الزراعي بسبب الحاجة إلى أيدٍ عاملة .

-بالنسبة للحالة المهنية نلاحظ أنه هناك علاقة ارتباط عكسية للعاملين في مختلف المهن، أي إن هناك تأثيراً على خصوبة الزوجة وبالتالي عدد الأولاد، وهذا ما يدل عليه(B) مع اختلاف تأثيرها حيث نلاحظ أثر الفنيين و مساعدو الاختصاصيين هو الأكبر وفي الخدمات والبيع لينخفض تدريجياً.

-إن لهذا المعامل قيمة معنوية يستدل عليها من قيمة الاختبار (t).

-أما بالنسبة لنتائج اختبار الارتباط باستخدام حزمة البرمجة spss فقد تم التوصل لما يلي:

الجدول رقم (15) نتائج اختبار الانحدار المتعدد

المتغير	R	R^2	R^{2-}	F	Sig.
المتغيرات المستقلة	.116	.014	.013	30.142	.000

نستدل من الجدول أن:

- ما نسبته (014) من الانخفاض في عدد الأولاد كان بسبب طبيعة المهنة للزوج .
- هناك أهمية ودلالة إحصائية للنموذج يدل عليها قيمة(F)البالغة (30.142) ومستوى الدلالة (Sig) يساوي(.00)

لذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة على أساس وجود علاقة بين طبيعة مهنة الزوج وعدد الأولاد.

- **استخدام وسائل تنظيم الأسرة:** إن وسائل تنظيم الأسرة هي بمثابة خدمات صحية تساعد الزوجين على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب وتوقيته بما يتناسب مع وضعهن الصحي والاجتماعي، وبالتالي إذا استخدمت بالطريقة والوقت المناسبين فإنها تتميز بفوائد كبيرة على حجم الأسرة(عدد الأولاد)وصحة الأم والطفل،وهناك عدد من العوامل التي تؤثر على استخدام وسائل تنظيم الأسرة.والجدول(16)يقدم صورة واضحة عن ذلك:

جدول رقم(16) معاملات الارتباط الثنائي بين معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة (كمتغير تابع) وبعض المتغيرات (كمتغيرات مستقلة)

المتغير	B	Std. Error	Beta	Sig.	R	R^2
تعليم الزوجة	14.924	.729	.165	.000	.165	.027
عمر المرأة عند الزواج الأول	-.500	.090	-.046	.000	.046	.002
عمر السيدة عند أول مولود	-.487	.094	-.044	.000	.044	.002
عدد الأولاد لدى الزوجة	4.024	.193	.168	.000	.028	49.141
مكان الإقامة في الريف	-12.322	.822	-.122	.000	.122	.015
المستوى المعيشي	7.605	.283	.215	.000	.215	.046
عدم ملكية الأسرة للمسكن	.121	1.283	.001	.925	.001	.000
عدد الأولاد المرغوب فيه	-3.551	.220	-.135	.000	.135	.018
عمل المرأة	5.421	1.150	.039	.000	.039	.001
عدد المواليد الأحياء	2.969	.168	.143	.000	.143	.020

المصدر: حسبت من نتائج المسح الصحي الأسري 2009.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن التقديرات جميعها عالية المعنوية عدا ملكية المسكن، وهناك عدد من العوامل(التعليم، عدد الأولاد، المستوى المعيشي، وعمل المرأة، و المواليد أحياء)لها أثر إيجابي ودلالة إحصائية على استخدام وسائل تنظيم الأسرة، بينما بقية العوامل لها أثر سلبي ودلالة إحصائية مما يؤثر على حجم الأسرة، وعدد الأولاد، بالإضافة

إلى أن كل عامل من العوامل يفسر قوة الارتباط بينه وبين المتغير التابع بنسب مختلفة عن المتغير الأخر، وحيث أن هناك أثراً ايجابياً للمستوى التعليمي للمرأة على استخدام وسائل تنظيم الأسرة فإن الجدول(17) يبين أثر المستوى التعليمي للزوجة ومعدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة على عدد الأولاد.

الجدول رقم (17) أثر المستوى التعليمي للمرأة و استخدام وسائل تنظيم الأسرة على عدد الأولاد

المتغير	B	Std. Error	Beta	T	Sig.
الثابت	4.559	.038		121.435	.000
المستوى التعليمي للمرأة ابتدائي و اعدادي	-1.710	.042	-.349	-40.278	.000
ثانوي	-2.587	.065	-.318	-39.979	.000
ثانوي فما فوق	-2.667	.063	-.343	-42.549	.000
معدل الاستخدام الحالي لوسائل تنظيم الأسرة	.012	.000	.242	34.717	.000

المصدر: حسبت من بيانات المسح الصحي الأسري عام 2009.

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

-التقديرات جميعها عالية المعنوية (sig < 0.05) .

بالنسبة للمستوى التعليمي نلاحظ أن له أثراً سلبياً ودلالة إحصائية معنوية على عدد الأولاد كلما زاد المستوى التعليمي للأم يؤدي إلى إنقاص عدد الأولاد المولودين أحياء، أما استخدام وسائل تنظيم الأسرة فله أثر ايجابي ودلالة إحصائية معنوية. أما بالنسبة لنتائج اختبار الانحدار المتعدد فإن الجدول رقم (18) يبين ذلك:

الجدول رقم (18)نتائج اختبار الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة في عدد الأولاد

المتغير	R	R2	R^{2-}	قيمة F	Sig.
المتغيرات المستقلة	.405	.164	.164	860.870	.000

نلاحظ من الجدول أن المتغيرات المستقلة قد فسرت ما نسبته (.164) من تأثيرها على عدد الأولاد، وبما أن(F) تساوي(860.870) ومستوى الدلالة (Sig) يساوي(.000) لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة على أساس وجود علاقة بين المستوى التعليمي للزوجة واستخدام وسائل تنظيم الأسرة في عدد الأولاد.

3-التركيب العمري والنوعي: مايزال المجتمع السوري فتياً رغم التغيرات التي طرأت على الهرم السكاني والناتجة عن التبدلات الإيجابية التي شهدتها مستويات عوامل النمو السكاني خلال العقود الماضية خاصة الخصوبة فقد انخفضت نسبة الأطفال دون 15سنة من(48.3%)عام1981إلى(39.5%) عام2004 و(37.9%)عام2009، وقد

أدى ذلك لارتفاع نسبة السكان في سن العمل 15-64 من(48.3%) عام1981إلى(57.2%)عام2004 لترتفع إلى

(59.5%)عام 2009، أما نسبة كبار السن(65)سنة وأكثر فلم تتجاوز(3.3%)لتصل إلى(3.6%)عام 2009[25]، ويعود الانخفاض في نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15سنة لانخفاض معدل الخصوبة بمعدل أكبر

[25] **حسبت من نتائج تعدادات السكان و المجموعات الإحصائية / المكتب المركزي للإحصاء.**

من انخفاض معدل الوفيات، مما ينعكس ايجاباً على معدل الإعالة العمرية الذي انخفض من(107) فرداً من الأطفال والمسنين المعالين لكل مائة من السكان في سن العمل(15-64)عام1981إلى(92)فرداً عام1994و(75) فرداً عام 2004 ليصل إلى(72)عام 2009، أما نسبة الجنس(عدد الذكور مقابل كل100 أنثى) لم يطرأ عليها تغيير حيث بلغت حوالي(105)خلال الفترة المدروسة، بينما تذبذبت بين فئات السن وبلغت أدنى مستوى لها(98.6) في الفئة العمرية 60-64 سنة عام 2004 نتيجة ارتفاع نسبة الأرامل بين النساء في هذه السن عن مستواها بين الرجال، يليها(101.7)في الفئة العمرية(20-39)سنة نتيجة الهجرة الخارجية التي غالبيتها من الرجال[26].

4-التركيب التعليمي: حدثت تغييرات إيجابية في بنية الهرم التعليمي للسكان تمثلت بانخفاض نسبة الأمية وارتفاع

نسبة الحاصلين على مؤهلات تعليمية، وتقليص الفجوة بين الإناث والذكور، حيث تشير البيانات الى انخفاض نسبة الأمية بين الإناث والذكور وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (19) تطور نسب الأمية بين الذكور والإناث خلال الفترة 1994، 2009

البيان	1994	2004	2009
ذكور	15.6	12.1	8.6
اناث	39.4	25.4	22.8

المصدر: تعداد عامي 1994، 2004، و المسح الصحي الأسري عام 2009.

نلاحظ من الجدول انخفاض نسب الأمية، وخاصة لدى الذكور، ويعود انخفاض نسبة الأمية إلى مجانية التعليم والزاميته التي امتدت بموجب القانون رقم(32)عام2002إلى الصف التاسع، والجهود المبذولة في مجال محو الأمية، والانحسار التدريجي للموروث الاجتماعي الذي كان يحد من تعليم البنات والاتجاه المتزايد للإناث نحو التعليم، ومع ذلك لازالت الأمية أوسع انتشاراً بين الإناث عن مستواها بين الذكور في الريف والحضر، وواكب ذلك ارتفاع نسبة المتعلمين من حملة مختلف المؤهلات التعليمية، ماعدا حملة الشهادة الابتدائية،

5 -الخصائص العامة لأرباب الأسر:

يعرف رب الأسرة بأنه أحد أفراد الأسرة الراشدين الذي يعتبر رئيساً لها والمسؤول عن توجيه سياستها الإنفاقية.

-توزع أرباب الأسر حسب النوع ومكان الإقامة: إن أهمية دراسة توزع أرباب الأسر حسب النوع ومكان الإقامة تأتي من تحديدها للمسؤول عن الأسرة والمجتمع السوري الحضري والريفي، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة أرباب الأسر الذكور إلى مجموع أرباب الأسر كما في الجدول التالي:

جدول رقم (20) نسبة أرباب الأسر حسب الجنس للأعوام 1994، 2004

البيان	ذكور	اناث
1994	%90.7	%9.3
2004	%91.7	%8.3

[26]نتائج التعداد العام للسكان عام 2004.

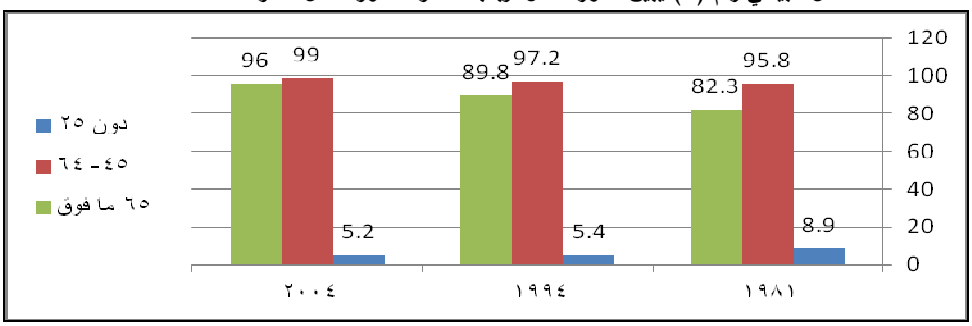
إن ما يدل عليه الجدول السابق من ارتفاع نسبة أرباب الأسر الذكور هو مؤشر قوي على أهمية دور الرجل ومسؤوليته في المجتمع السوري، كما يتوزع أرباب الأسر بين كل من الحضر والريف بنسب متفاوتة، فبالنسبة لأرباب الأسر الذكور نجد أنهم يتوزعون بنسب متساوية عام 1994، أما في عام 2004نجد أن نسبتهم في الريف أعلى بقليل عن الحضر حيث بلغت(92.5%) في الريف مقابل(91.1%) في الحضر، وقد شكل أرباب الأسر الذكور(28.2%) من مجموع الذكور عام1994وفي عام2004 شكلوا ما نسبته(31.4%)، أما بالنسبة لربات الأسر فنلاحظ أن نسبتهن في الريف(9.5%) ترتفع قليلا عن مثيلتها في الحضر(9.2%)، وفي عام2004 كانت

نسبتهن في الحضر أعلى وقد بلغت(8.9%) مقابل (7.5%) في الريف وقد شكلن ما نسبته (3%) من مجموع الإناث ويعود انخفاض النسبة كون ربة الأسرة مطلقة أو أرملة[27].

-توزع أرباب الأسر حسب فئات السن والنوع: إن لدراسة توزع أرباب الأسر هذه أهمية بالغة من حيث تمكيننا من إجراء إسقاطات لعدد الأسر اعتماداً على معدلات أرباب الأسر حسب فئات العمر والنوع وهذه الإسقاطات لا تقل أهمية عن إسقاطات السكان في مسائل كثيرة كتلك التي تتعلق بالتخطيط للسكن أو لإنتاج السلع المنزلية المعمرة أو

لإجراء مقارنات مع واقع بعض البلدان، حيث تشير نتائج التعدادات السكانية إلى أن حوالي (48%) من أرباب الأسر توضعوا في فئة الأعمار (25-44سنة) عام1981لتصل نسبتهم إلى (52%) عامي1994و2004، ويتوضع حوالي الثلث في فئة الأعمار(45-64سنة) لعامي1994-2004، أي إن أكثر من أربع أخماس أرباب الأسر تراوحت أعمارهم بين (25-64 سنة) يفسر ذلك ارتفاع متوسط سن الزواج، ويختلف هذا التوزيع بالنسبة لربات الأسر إذ إن نسبة من بلغن(65+سنة) تساوي ما يعادل ضعفي النسبة بالنسبة لأرباب الأسر الذكور في كل من عامي1981-1994وما يعادل ثلاثة أضعاف لعام2004، وهذا ناجم إلى حد كبير عن ارتفاع نسبة ربات الأسر بين المطلقات والأرامل اللاتي يتميزن عادةً بتقدمهن في السن، أما بالنسبة لأرباب الأسر دون25سنة فقد انخفض تدريجياً من (6.4%) عام1981 إلى(3.9%) عام 1994 لتصل إلى (3.5%) عام 2004، وضمن هذه الفئة تجدر المقارنة بين كل من الحضر والريف فبالنسبة للذكور لم توجد فروق تذكر أما بالنسبة للإناث فنجد أن ربات الأسر دون (25سنة) تصل إلى (2.6%) في الريف بينما تبلغ في الحضر(1.8%) وهذا مرده ظاهرة الزواج المبكر للإناث في الريف، أما على صعيد معدلات أرباب الأسر حسب فئات الأعمار والنوع فان الشكل البياني التالي يبين تطور معدل أرباب الأسر الذكور خلال الفترة 1981-2004

الشكل البياني رقم (3) يبين تطور معدل أرباب الأسر الذكور خلال الفترة 1981-2004



[27] حسبت من نتائج التعدادات السكانية للأعوام 1994-2004/ المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن معدلات أرباب الأسر حسب فئات الأعمار في سورية هي أعلى بالنسبة للذكور المتقدمين في السن وأقل بالنسبة للشباب، وهذا يعود إلى انخفاض ظاهرة الزواج المبكر، ومن جهة ثانية تقل معدلات ربات الأسر حسب فئات السن في سورية إذ بلغ أعلى معدل(18.8%) في الفئة العمرية(65+) عامي1981-1994ووصل إلى (24.2%) عام 2004[28]،وهذا دليل على أن المجتمع ذكوري.

-توزع أرباب الأسر حسب النوع والحالة الزواجية: تبين نتائج التعدادات أن نسبة أرباب الأسر المتزوجين تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية و هذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (21) نسبة أرباب الأسر حسب الحالة الزواجية

البيان	1981	1994	2004
المتزوجون	89.5	89.5	91.5
الأرامل	6.3	4.7	4.7
العازبين	3.8	5.3	3.4

المصدر: حسبت من نتائج التعدادات للأعوام المذكورة.

نلاحظ ارتفاع نسبة أرباب الأسر المتزيجون، يليها نسبة الأرامل ثم نسبة العازبين وهي نسبة قليلة جداً إذا ما قارناها مع نسبة العزوبية للسكان 15سنة فأكثر والبالغة(39%)عام2004، كما يتباين هذا التوزيع بين كل من الذكور والإناث ففي حين يحتل أرباب الأسر المتزوجون المرتبة الأولى بين أرباب الأسر الذكور ويشكلون (95.8%)عام2004يلاحظ أن فئة ربات الأسر الأرامل هن اللاتي يشغلن المرتبة الأولى ويشكلون(45.9%) ومن ثم يأتي في المرتبة الثانية فئة النساء المتزوجات وقد بلغت(42.7%)،كما أن نسبة أرباب الأسر المطلقين رغم قلة أهميتها نجدها أعلى بكثير عند الإناث(3.5% للإناث مقابل0.3% للذكور)عام2004[29]،ويؤكد هذا التباين دور الزوج في إدارة شؤون الأسرة طالما هو على قيد الحياة وأن دور الزوجة في أداء هذه المهمة ينحسر في الحالات التي يكون فيها الزوج متوفي أو الزوجة مطلقة.

-توزع أرباب الأسر حسب النوع والحالة العملية: تشير بيانات التعداد العام عام1994 إلى أن أكثر من نصف أرباب الأسر الذكور يعملون بأجر(51.2%)، وما يقارب الثلث يعمل لحسابه، وشكلت فئة صاحب العمل(12%) والفئات

الأخرى نسبة(1.2%)، على حين انخفضت نسبة أصحاب العمل الذكور لتصل الى(5.7%) والذين يعملون بأجر و

لحسابهم، مقابل ارتفاع نسبة غير ذوي النشاط الاقتصادي من (8.5%) إلى (18.2%) عام2004، بسبب تغير

التركيب العمري لأرباب الأسر وارتفاع سن الزواج، أما بالنسبة لربات الأسر وتوزعهن حسب الحالة العملية فالوضع

مختلف ففي عام1994تبين أن (8.6%) يعملن بأجر و(3.9%) يعملن لحسابهن و(1.3%) أصحاب عمل، وفي

[28] حسبت من نتائج التعدادات السكانية للأعوام 1981-1994-2004/ المكتب المركزي للإحصاء.

[29] نتائج التعدادات السكانية للأعوام 1981-1994-2004/ المكتب المركزي للإحصاء.

عام2004ارتفعت نسبة العاملات بأجر لتصل إلى(9.94%)على حساب انخفاض نسبة من يعملن لحسابهن حيث

وصلت إلى(2.14%)،ونسبة أصحاب العمل التي وصلت إلى(0.44%)[30].

6-معدل الإعالة وعلاقته بحجم الأسرة:

تشير البيانات إلى أن سورية دولة فتية وتشكل نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة (39.5%) من مجموع السكان عام 2004 بسبب ارتفاع معدل الولادات الى(27.6)بالألف، وانخفاض معدل الوفيات الى(3.1) بالألف عام2004

بسبب تحسن الخدمات الصحية، وانتشار الزواج المبكر، وارتفاع نسبة من هم دون(15)سنة في الأسرة يعني ارتفاع

معدل الإعالة الذي يشكل عبئاً على الأسرة والمجتمع وعلى العملية التنموية لأنه يعني:

-حاجة الأسرة الى موارد كبيرة لتؤمن مايحتاجه أفرادها من غذاء وخدمات وغيرها، و يعني ضعف الادخار.

-دخول وافدين جدد الى سوق العمل و كذلك الى مرحلة الزواج و الإنجاب.

وبناء عليه فان هذا المعدل يختلف حسب عدد أفراد الأسرة، فالأسر كثيرة العدد تتصف بارتفاع معدل الإعالة وهذا

يعني وجود علاقة طردية بين حجم الأسرة ومعدل الإعالة، كلما انخفض حجم الأسرة انخفض معدل الإعالة والعكس صحيح حيث وصل معدل الإعالة في الأسر الصغيرة (2.56) فرد لعام2004 بينما ارتفع الى حوالي الضعف في الأسر الكبيرة حيث وصل الى (3.97)[31] فرد، وتشير البيانات إلى ارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية في المحافظات التي تتميز بحجم أسرة كبير مثل محافظة دير الزور والحسكة حيث إن كل مشتغل يعيل(3.5) فرد، بينما المحافظات التي تتميز بأسر صغيرة فإن كل مشتغل يعيل(2)فرد، ومن العوامل الأكثر أثراً في معدل الإعالة وفق حجم الأسرة تركيب النوع والأعمار لأفراد الأسرة، اذ إن غلبة الذكور في الأسر ينتج معدل إعالة أقل مما لو كانت الغلبة للإناث بسبب انخفاض مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي، كما أن وجود الأطفال في الأسرة يؤدي إلى زيادة عبء الإعالة، وتشير البيانات الى حدوث تطور في نسبة النوع خلال التعدادين فكانت الغلبة في الأسر الصغيرة(1-3) للإناث حيث وصلت الى(96) ذكر مقابل(100) إناث عام2004 بعد أن كانت (98)عام 1994،

أما في الأسر المتوسطة فقد كانت الغلبة للذكور حيث سجلت (109) ذكراً والكبيرة (104)[32]ومع ذلك فان معدل الإعالة مرتفع في هذه الأسر، وهذا يعود الى ارتفاع نسبة الأطفال دون سن الخامسة عشرة بين أفراد الأسر المتوسطة والكبيرة والتي تتراوح بين (40.8و43%)[33]على الرغم من غلبة الذكور فيها، كما أن الأسر الكبيرة هي الأكثر عرضة للفقر وغالبا ما تعيل عدد أكبر من الأطفال وكبار السن، وهذا ما يبينه بحث دخل الأسرة ونفقاتها عام 2003حيث بين أن متوسط إنفاق الفرد على الغذاء يقل في الأسر المتوسطة عما هو عليه في الأسر الصغيرة ،ويساوي ضعف مستواه في الأسر الكبيرة.

---

[30] حسبت من نتائج التعدادات السكانية للأعوام 1994، 2004.

[31] التعداد العام للسكان لعام 2004.

[32] نتائج التعداد العام 1994- 2004 / المكتب المركزي للإحصاء.

[33] حسب من نتائج التعداد العام 2004 / المكتب المركزي للإحصاء.

الجدول رقم (22) عدد الأفراد في الأسرة والإنفاق الغذائي

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
نسبة زيادة أفراد الأسرة	-	100	50	33	25	20	17	14
نسبة زيادة الإنفاق الغذائي الأسري الأسرة	-	25.2	30.6	7	6	4.3	5	3.3

المصدر : دخل ونفقات الأسرة 2003-2004.

نلاحظ من الجدول أن معدل الزيادة في حجم الأسرة يفوق معدل زيادة إنفاقها الغذائي،ونتيجة للظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع والتي أدت إلى التدهور المعيشي نتيجة للتضخم وقلة الدخل الفردي والقومي، ولأن الاحتياجات الأساسية للأسرة في تطور وغلاء مستمر، فإن دخل الأسره مهما نال من زيادة لا يمكن أن يفي بتوفير احتياجاتها، الأمر الذي أدى إلى فقدان الروابط الأساسية بين أفرادها، وتوزعهم للعمل في أماكن شتى مكونين بذلك أسر معيشية جديدة، وبالتالي يظهر التمايز بين الأسر نتيجة لعدة عوامل مثل: الجنس والعمر ونوع النشاط والاختصاص والدرجة الوظيفية..الخ. وترتبط هذه العوامل بالدخل ودرجة المستوى المعيشي للأسرة وهذا يجعل الأسرة وأفرادها يعملون على تقرير الرغبات لرفع مستواها المعيشي، والبحث عن تكيف اجتماعي يؤدي لظهور أنماط أسرية جديدة .

الاستنتاجات و التوصيات:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من خلال التحليل الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد وكانت على النحو التالي:

الاستنتاجات:

1- تراجع نمط الأسر الممتدة، مع استمرار وجودها في المحافظات الشرقية، و زيادة الأسر النووية.

2-تزايد معدل نمو الأسر بشكل أكبر من معدل نمو السكان.

3- ما زالت الأسر الكبيرة تحظى بالنصيب الأكبر من السكان بسبب ارتفاع معدل الخصوبة وانخفاض معدل الوفيات واستمرار ظاهرة الزواج المبكر.

4- زيادة نصيب الحضر من الأسر و انخفاض نصيب الريف.

5- وجود تباين في خصائص ووظائف الأسرة بين الحضر والريف والمحافظات بسبب اختلاف وتائر التطور.

6- وجود علاقة عكسية بين المستوى التعليمي للزوج والزوجة وعدد الأولاد، إلا أن تأثير تعليم الزوجات أقوى.

7- وجود علاقة عكسية بين عمر المرأة عند الزواج الأول وعدد الأولاد.

8- وجود علاقة بين عمل المرأة وعمرها و عدد الأولاد.

9- وجود علاقة بين معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة التي تؤثر على حجم الأسرة وعدد من المتغيرات.

10- وجود علاقة بين المستوى التعليمي للزوجة ومعدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة و عدد الأولاد.

11- إن غالبية أرباب الأسر ذكور ومتزوجون واغلبهم من فئة العمر(25-64).

13- يتأثر عبء الإعالة بحجم الأسرة، فكلما ازداد عدد الأفراد في الأسرة ازداد معدل الإعالة والعكس صحيح.

التوصيات :

بما أن الأسرة مشروع إنساني متكامل، ينبغي المحافظة عليه وحمايته، وتعزيز مكانته في المجتمع، فان ذلك يجعلنا نوصي بما يلي:

1- نشر الوعي الاجتماعي لأهمية التعليم وخاصة بين النساء .

2- زيادة الاهتمام الجدي بأهمية دورات محو الأمية وأثرها على تربية الأولاد .

3- تطبيق قانون إلزامية التعليم.

4- الاهتمام و التركيز على تحسين المستوى التعليمي في المحافظات النائية(الشرقية).

5- التوجه نحو الريف الذي يعاني من انخفاض المستوى التعليمي بالمقارنة مع الحضر.

6-زيادة الوعي لدى الأفراد حول مسألة الزواج المبكر وآثارها السلبية على صحة الأم والطفل والمجتمع بأسره.

7- التشجيع على تبني مفهوم الأسرة الصغيرة .

8-ضرورة الاستفادة من معطيات علم النفس، وعلم الاجتماع، ومن غيرها من الدراسات المتخصصة عند وضع القوانين

والتشريعات في مجال الأسرة، كما ينبغي العمل على التطبيق السليم و المتابعة لمواد القانون.

9- إنشاء بنوك معلومات و إحصاءات حول الأسرة .

10- ضرورة الانتباه عند وضع السياسات لأن تكون حساسة لوضع الأسرة والمجتمع المحلي تبعاً للمحافظات.

المراجع:

1. القران الكريم ، سورة الكهف ،الآية 46.
2. الجوير ،إبراهيم. بن مبارك.*الأسرة وأثرها في تحقيق الأمن الفردي والمجتمعي*، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 2/21 حتى 2/24 من عام 1425هـ، 3، 6.
3. الغزالي، عبد الحميد. *مذكرات في اقتصاديات السكان*، مكتبة القاهرة ،ط1، القاهرة ، 1970.
4. المجلس الوطني لشؤون الأسرة. *الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية*. عمان2005.
5. بيرى، الوحيشي. أحمد. *الأسرة والزواج : مقدمة في علم الاجتماع العائلي*، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 1998 .
6. جغنيني، نعيم . *المساعد في علم النفس الاجتماعي*، قبرص، دار نصار للنشر، 1988 .
7. خيري، مجد الدين. عمر. *العلاقات الإجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية*، عمان، الجامعة الأردنية، 1985.
8. زهران، حامد . "علم النفس الاجتماعي"، عالم الكتب، القاهرة، 1977.
9. سابق، السيد. *فقه السنة*،دار احياء التراث العربي،ج 2،ط 8، بيروت، 1987 .
10. شقير، حافظ. *مظاهر التحول الديمغرافي في الدول العربية و آثاره* -1999 .
11. محمد، سبيلا." *التحديث وتحولات القيم* "،*في أكاديمية المملكة المغربية، أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر*، سلسلة الندوات، الرباط،مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ربيع2001 .
12. محمد،عبد الفتاح مصطفى.*الانحدار المتعدد*، قسم الرياضيات، كلية العلوم، جامعة المنصورة،مصر، 2009.
13. ميتشيل. دينكن. *معجم علم الاجتماع*، ترجمة ومراجعة إحسان محمد الحسن، ط 2، بيروت، دار الطليعة، مارس1986.
14. وزارة الصحة . *دراسة خدمات رعاية صحة الأم اثناء الحمل والولادة* ، دمشق / سورية ، 1996.
15. المكتب المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان في سوريا للأعوام 1981-1994-2004.

16. المكتب المركزي للإحصاء، مسح صحة الأسرة لعام 2001، دمشق. المسح المتعدد الأغراض 1999، دمشق.
17. المكتب المركزي للإحصاء، جامعة الدول العربية، المسح الصحي الاسري ، دمشق، 2009.
18. المكتب المركزي للإحصاء، بحث دخل و نفقات الأسرة 1996-1997 / 2003-2004 ، 2009.
19. المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية.
20. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الشراكة في الأسرة العربية،سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية،رقم31، نيويورك، الأمم المتحدة، 2001.
21. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010 ، نيويورك، 2010 .
22. أحمد جميل حمودي ،الحوار المتمدن- العدد: 2327- 2008/ 29/6 - 09:35 المحور: الفلسفة,علم النفس, وعلم الاجتماع .www.ahewar.org/debat/show.
23. عبد الله العبادي، *نحو إعادة التفكير في مفهوم الأسرة والتربية*-(دراسة من الانترنت)، الحوار المتمدن- العدد: 1868 - 2007 / 3 / 28، www.ahewar.org/debat/show
24. رشاد الفقيه *الأسرة مفهومها ووظائفها و أنماطها و تطورها* ، منتدى نظريات ومفاهيم وفروع علم الاجتماع، موقع انترنيت. Forum. Ok-eg.com/new.php.